الإنقاذ الأوروبي للديمقراطية الوطنية

إذا ما كان ثمة صورة ترمز للديمقراطية في كل أصقاع الأرض فإنها حتما صورة طلاب ألمانيا الشرقية وهم يتسلقون جدار برلين في التاسع من نوفمبر لعام 1989م ويهدمونه بفؤوسهم حجرا حجرا بينما الجنود ينظرون إليهم وعلى أفواههم ترتسم أمارات الدهشة العجب. هؤلاء الطلاب أصبحوا في غضون سنتين مواطنين في الاتحاد الأوروبي داخل ألمانيا المتحدة. لقد استوعب الاتحاد الأوروبي الجمهوريات السوفياتية السابقة جالبا في أعقاب ذلك الديمقراطية والازدهار.

ومع ذلك يتهم العديد من النقاد الاتحاد الأوروبي هذه الأيام بأنه يهدم ديمقراطيتنا بينما يعمد في الوقت ذاته بنشرها عبر القارة؛ يتهمونه بابتلاع أنظمتنا السياسية الوطنية ونقل القرار منها ووضعه بيد بيروقراطيين في بروكسل؛ ويقولون إن المفوضية الأوروبية هي بيروقراطية غير منتخبة وأن المجلس الأوروبي يعقد جلساته خلف أبواب مغلقة وأن المؤسسة الأوروبية الوحيدة المنتخبة مباشرة فشلت في إثارة اهتمام المواطنين الأوروبيين.

وقد يعذر المرء عندما يستمع إلى هذه الأقاويل المنمقة إن اعتقد أنَّ البيروقراطيين في بروكسل يدهم طليقة في صناعة القرار مثل ملوك العصر الحديث وأنهم فاسدون ويصدرون قرارات تعسفية وخارج السيطرة. ولكن ما يذهل أي باحث للاتحاد الأوروبي ليس مقدار السلطة التي يملكها ولكن كم هي ضعيفة قدراته في صناعة القرار.

فالاتحاد لا يضع مستويات محددة للضريبة ولا يوفر الطبابة الصحية المجانية ولا رواتب المتقاعدين ولا الإعانات للعاطلين عن العمل ولا يشرف على الشرطة أو يقود جيش وذلك لأن الأتفاقيات الموقعه لا تسمح له إلا بوضع سياسة تطال ميادين تقع خارج سلطات الدول الأعضاء؛ لذلك كان التركيز في الأساس على تنظيمات السوق الأوروبية الموحدة وحماية البيئة وتوفير مساعدات الإغاثة الخارجية وتنظيم معدلات الفوائد والتنسيق في السياسات الخارجية والدفاعية.

صحيح أن المفوضية الأوروبية تقترح تشريعات لكن القرارات تتخذها الحكومات الوطنية الأعضاء في الإتحاد. ففي العديد من السياسات المتعلقة بحقول معينة لا بد أن يكون القرار صادرا بالإجماع مما يعني أن أي دولة بوسعها أن تستخدم حق النقض. ولكن حتى القرارات التي تصدر بالأكثرية فإن على الفريق الفائز في التصويت أن يجمع ما بين 74 و 100 ٪ من الأصوات، وبذلك تكون تلك النسبة الأعلى في أي نظام برلماني في العالم. وما هو أكثر من ذلك أن البرلمانات الخمسة والعشرين تملك حق محاسبة حكوماتها وكذلك شيء من السلطة الأستنسابية إزاء كيفية تنفيذ قرارات الإتحاد. علاوة على ذلك، يوجد أيضا برلمان أوروبي منتخب مباشرة من مواطني الاتحاد وهو أول برلمان متعدد الجنسيات في التاريخ وموافقته بالأكثرية على كل القرارات أمر لا بد منه.

ويملك البرلمان الأوروبي أيضا حق طرد المفوضية الأوروبية ونقض قرارتها، وهو ما يظهر تماما أن المفوضية تخضع للمحاسبة. ولقد أجبر

البرلمان في مايو من عام 1999م لجنة سانتر على الأستقالة جماعيا بسبب سوء إدارتها والاتهامات بالتزوير؛ واستطاع في اكتوبر من عام 2004م أن يجبر لجنة الرئيس باروسو على تعديل فريق لجنته بسبب وجهات نظر المرشح لمنصب مفوض الشؤون القضائية رووكو بوتيغليوني، فيما يخص الهجرة وحقوق المرأة والميول الجنسية، التي جعلته شخصا غير مناسب لتسلم هذا المنصب.

الرئيس الأمريكي إبراهم لنكولن، في خطاب غيتزبورغ الشهير، تحدث عن الديمقراطية بأنها «حكومة الشعب» ينتخبها الشعب من أجل الشعب. ما عناه الرئيس هو أن الديمقراطيات وجدت من أجل أن تخضع الدولة للمحاسبة ولكي تضمن أن سياساتها المنفذة تتطابق مع ما يريده الناس. وهكذا فإن إصدار حكم على الديمقراطية حسب تلك المعايير يجعلنا نرى أن الاتحاد الأوروبي يحرز نجاحا مميزا. فالأمر لا يتعلق بتدمير الديمقراطية، كما يقول النقاد، إنما في إعادة اختراعها لكي ترجع السلطة للحكومات ومواطنيها في عصر العولمة.

كيف تمنح أوروبا السلطة للحكومات

تحدث أقرب مستشاري رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، فيليب غولد عن احتمال تحول السياسة إلى «مسرح فارغ». ولا يزال السياسيون يقومون بحملات انتخابية وإصدار البيانات الأنتخابية ويجادلون في عرض قضاياهم بنفس الطرق القديمة. الفارق الوحيد هو أن لا أحد يصغى لهم هذه الأيام؛ أعداد الناخبين في تدن والثقة

التي يوليها الناخبون للاحزاب والمؤسسات السياسية تتراجع لمستويات خطرة من التدني.

لكن لماذا يا ترى يخلو المسرح السياسي من الناس؟ هل السبب يكمن بأن السياسيين أكثر ترديا في المجال الأخلاقي وأقل انخراطا وتجاوبا مما كانوا عليه مع الناس في الماضي؟ أم أن الناس أصبحوا أكثر غنى ولا يحتاجون للسياسيين ليوفروا لهم الأمور الأساسية مثل الوقاية الصحية والطعام أو فرص العمل؟ أم لأن الأحزاب السياسية تتصارع من أجل تمثيل مواطنين لم يعودوا يصوتون حسب طبقتهم الإجتماعية؟ قد يكون كل هذا جزءا من المشكلة، لكن شيئا واحدا تشير إليه استطلاعات الرأي وهو أن الناس لم يعودوا يؤمنوا بأن السياسة قد تحدث تغيرا في حياتهم؛ فالناخبون في كل أصقاع العالم يبتعدون عن الحكومات الوطنية التي يرونها أصبحت عاجزة لا حول لها ولا قوة. هؤلاء الناخبون يرون تلك الحكومات كأنها بط من البلاستيك تعلو وتهبط سابحة في بحر الرأسمالية العالمية والهيمنة الأمريكية الهائج وتنحوا باللائمة على الأحداث العالمية لتبرير فشلها في تنفيذ وعودها التي قطعتها للناخبين.

ينظر لأوروبا على أنها جزء من المشكلة لكونها تسحب الصلاحيات من الحكومات المحلية وتمنحها لمؤسسات بعيدة في بروكسل. ولكن الاتحاد الأوروبي بدلا من أن يكون مشكلة فهو حل ناجع كونه يخول الدول الأعضاء السيطرة على سياسات أصبحت عالمية.

وللتدليل على ذلك يمكن النظر إلى دولتين أوروبيتين في شمال أوروبا: النرويج وأيرلندا ويبلغ تعداد سكانهما حوالي أربعة ملايين

نسمة. كلاهما يصدران سمك السلمون ومعظم متاجرتهما مع الاتحاد الأوروبي. إحدى الدولتين في الاتحاد الأوروبي بينما الأخرى خارجه. وبينما يتوجب على النرويج أن تتبنى 80 ٪ من تشريعات الاتحاد لكي تتمكن من الأنضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية من دون أن يكون لها رأي في محتواها، كانت أيرلندا من البداية تملك مقعدا على الطاولة وكانت عضوا مشاركا في صناعة كل التشريعات. وبينما يتوجب على النرويج أن تدفع تعرفة لتصدر سمك السلمون المدخن إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي، لا يتحمل مزارعو أيرلندا تكلفة كهذه. وعندما وضعت منظمة التجارة العالمية القوانين العالمية لصيد الأسماك فإن الرؤية الأيرلندية مثَّلها مفوض الاتحاد الأوروبي بيتر ماندلسون، ممثلا لأكبر سوق في العالم، بينما لم يكن لدى وزير التجارة النرويجي سوى ثقل دولة التي تحظى بالمرتبة 122 في قائمة الدول القوية في العالم. وكذلك عندما يتعلق الأمر بموضوع التلوث أو الجريمة المنظمة أو تدفق المخدرات فإن أيرلندا قادرة على استخدام الاتحاد الأوروبي للمطالبة بإجراءات أشد من روسيا أو بولندا أو دول البلقان بينما النرويج ليس لها سوى الأعتماد على حسن نيات جيرانها الشرقيين أو على الأستشهاد بالقدوة الصالحة.

إذن من يا ترى يملك سلطة أكبر على شؤونه؟ يملك الأيرلنديون حق النقض والتصويت في المناقشات الأوروبية ولكن عليهم الألتزام بما تقرره أوروبا جماعيا. لكن النرويج ليست مجبرة على التقيد بقرارات الاتحاد الأوروبي، التي لا تلعب دورا في صياغتها، ولكن إذا ما

رفضتهـا ستخسر حتما حق الدخول إلى أكبر سـوق لها. وعندما يصل الأمـر إلى المفاوضات علـى المستوى العالمي من يا ترى يملك قوة اكبر؟ يستطيـع الأيرلنديون أن يطرحوا علـى الطاولة منظورهم ويروه ممثلا بموقـف الاتحاد التفاوضـي. لكن عليهم في سبيل ذلـك أن يساوموا مع الـدول الأوروبية الخمسة والعشرين الأخـرى في الإتحاد؛ وما إن يقنعوا نظرائهـم الأوروبيـين برؤيتهم حتى تتحول إلى واقـع. النرويجيون، من جهـة أخرى، بوسعهـم أن ينتهجوا نهجا تفاوضيـا ويلتزموا به من دون المساومة مع جيرانهم الأوروبيين، لكن عندما تبدأ المفاوضات في جنيف كـم هي فرصة النرويج يا ترى في فرض رؤيتها على الولايات المتحدة أو اليابان أو الصين أو الهند أو الاتحاد الأوروبي؟

إن الشرط الأساس المسبـق للديمقراطية هو القدرة على تحقيق ما يريده الناس. ولذلك إذا ما لم تترجم إرادات الناس ومداولات ممثليهم إلى تغييرات على أرض الواقع فإن الديمقراطية تصبح مجرد مهزلة.

في النرويـج ثمة مظهر للسيـادة لأن البرلمـان النرويجي اصطلاحا أعلـى سلطة في البلاد، لكـن الواقع يثبت أن العديد مـن القضايا التي يبحثهـا تقع خـارج سيطرته. وهكـذا يبـدو البرلمان مشابهـا بالمفهوم السياسي لروبن كروز القابع في جزيرة نائية؛ فهو، حسب تعبير جيفري هـاو، وزير الخارجية البريطاني الأسبق، يملـك السيادة على كل شيء ولا يمارسهـا على أي شيء». أيرلندا تخلت عـن بعض عناصر سيادتها لصالح الاتحاد لكنها بالمقابل كسبت قدرا اكبر. يملك القانون الأوروبي حـق الأولوية على القانـون الوطني، ولكن هذا القانـون الأوروبي صنعه

وزراء أيرلنديون واعضاء أيرلنديون في البرلمان الأوروبي بالتعاون مع نظرائهم الأوروبيين.

وهكذا فإن الاتحاد بإعطائه الحكومات الوطنية صوتا مسموعا في العالم يكون قد انقذ الديمقراطية الوطنية من أن تصبح مجرد ثرثرة تكتفي بالتعليق على الأحداث العالمية بينما القرارات الجادة لا تتخذ في برلماناتها بل أماكن أخرى. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يمثل السبيل الأوحد الذي تستطيع فيه الدول الصغيرة أن تحظى بشيء من السيطرة على الأسواق العالمية. وهذا بالذات يسمح للدول أن تمارس خياراتها فيما يخص قضاياها. ولكن إذا ما كانت الدولة خارج الاتحاد فإنه يتوجب عليها أن تصارع بكل ما لديها من قوة لكي تصل إلى أسواق الآخرين وتدفع بالمقابل تعريفات جمركية عالية على صادراتها ناهيك عن أن المنافسة تجبرها على تخفيض ميزانية الإعانات الإجتماعية وإجراءات حماية الموظفين ومعدلات الضريبة.

يسمح الاتحاد الأوروبي دوما لأي دولة عضو بالدخول إلى سوق الاتحاد من دون تعاريف جمركية ويمكنها من احتلال موقع تفاوضي أقوى مقابل بقية العالم. بالمقابل يترك الاتحاد القضايا المهمة بيد السياسيين في كل دولة ليقرروا ما يريدون. وهكذا يقرر هؤلاء السياسيون معدلات الضريبة في بلدهم ويقررون كيفية انفاق الأموال المستحصلة من الضرائب على الصحة والتعليم والدفاع؛ ويقررون أيضا كيفية توزيع الأموال من الأغنياء على الفقراء. إن الاتحاد الأوروبي يخلق الثروة والقدرة على صياغة الأحداث ويمكن السياسيين ومواطنيهم من

تقرير أي بلد يريدون العيش فيه.

كيف تُمكِّن أوروبا مواطنيها

ان أكبر منحة تملكها أوروبا هي منحة الخيار؛ حرية اختيار أي بلد تريد العيش فيه وأي طعام تتذوقه وأي جامعة تدخلها وأي وظيفة تشغلها واين تبيع منتوجاتك. إن أي رف من رفوف أي سوبر ماركت في أوروبا ينوء تحت ثقل المعكرونة الطازجة الوافدة من إيطاليا والجبنة من فرنسا والزيت اليوناني ولحم الخنزير الدنماركي. المسألة ليست مسألة أن معكرونة فتوتشيني الإيطالية المخلوطة بمعجون الفطر حلت مكان المقانق والفصوليات المطبوخة كوجبة سهلة وسريعة، بل المسألة أن كل المستهلكين الأوروبيين بإمكانهم الآن أن يأكلوا أفضل مأكولات المطابخ الأوروبية من دون الحاجة لدفع أسعار باهظة. كما أن حرية السفر من أجل العمل أو المتعة وسعَّت مدارك الملايين من الأوروبيين؛ وبوسع شابة مراهقة حامل أن تسافر من دبلن إلى لندن لإجراء عملية الإجهاض غير القانونية في بلدها. كما أن بوسع رجل أعمال ناشئ أن يسافر من براغ للحصول على شهادة ماجستير في علوم إدارة الأعمال من كلية إنسيد (INSEAD) في باريس. وبوسع متقاعدة من منطقة ايسكس في شرق إنكلترا أن تمضي السنين الأخيرة من عمرها على شاطئ كوستا بلانكا في أسبانيا.

وبما أن الأوروبيين يستغلون أفضل ما تقدمه لهم أوروبا، فإنهم يسألون حكوماتهم الوطنية أسئلة صعبة. وقد انشغل المعلقون كثيرا

بمسألــة توزيــع السلطات بين المؤسسات المختلفــة في بروكسل مما فوَّت عليهم إدراك الأثر الثوري الذي أحدثه الأندماج الأوروبي في نقاشاتهم السياسية داخل اوطانهم.

لم يكن أمر هذا التحول واضحا إلا في شهر سبتمبر من عام 2000م وذلــك عندما تبين أن الكثير من مواطني الاتحاد الأوروبي كانوا بالفعل يقارنــون بين سياســات الحكومات المختلفة في أوروبــا؛ حين بدأ سائقو الشاحنــات الفرنسيــة اعتصامهــم واحتجاجهــم علــى ارتفــاع أسعار الوقود، اضطرت حكومة جوسبان الفرنسية أن تمنحهم نسبة 15 ٪ من التخفيضــات على ضريبة الوقود. وفي هولنــدا عرقل سائقو الشاحنات حركــة المرور حول امســتردام وروتردام؛ وفي ألمانيا قــاد أكثر من مئتي سائــق شاحنة وحافلــة وتاكسي عرباتهم إلى الحدود مــع فرنسا. وتابع سائقــون بلجيكيــون إضرابهم لليــوم الثالث على التــوالي فأقام سائقو التاكسي والشاحنات الحواجز في الشوارع الرئيسة في وسط المدينة وفي مدن شارلو ونيفــل الجنوبية. وسرعان ما ألقــى السائقون الأيرلنديون والاسبــان بثقلهم في حركــة الأحتجــاج؛ وكذلك في بريطانيــا استطاع المزارعــون محاصرة ثلاثة أربــاع محطات توزيع البــترول في بريطانيا البالغة ثلاثة عشر ألف محطة.

وبسبــب الاتحاد فــإن الحكومــات الوطنية أصبحــت محاسبة أمام مواطنيها بطريقة جديدة تماما: فــأداء الحكومات أصبح مقارنا بأداء جيرانهــا. ويوما بعد يوم أصبحت الصحــف المشككة بالمشروع الأوروبي مثل الديلي ميل تظهر أن دافعي الضرائب البريطانيين يدفعون أكثر من

المعدل الأوروبي. هـذه المقارنة بين المعدلات الأوروبية حملت الحكومات في الاتحـاد الأوروبـي علـى التنافـس فيما بينهـا وبقـدر متزايد وذلك لتحقيـق أكبر قدر من الخدمـات الأساسية وفرض معيار معين بموجبه يتمكن المواطنون من قياس أداء حكوماتهم الوطنية.

وعندمـا أظهر استطلاع في ألمانيا أن قلة من الألمان فقط حققت أعلى النتائـج في محـو الأمية مقارنـة بالـدول الأوروبية الأخـرى الأعضاء في الإتحاد، أجبرت الحكومة الألمانية فورا على تخصيص أربعة ملايين يورو لدعم التعليم. وكذلك تعهد بلير بزيادة الإنفاق في القطاع الصحي ليصل إلى المعدل الأوروبي قبل عـام 2005م بينما تعهد الديمقراطيون الأحرار في مؤتمرهـم في بورنموث في إنكلترا على زيادة الإنفاق على كل الخدمات العامـة لتصل إلى المعـدل الأوروبـي. وتعهد الرئيس شـيراك بتخفيض ضريبة الشركات لتصل إلى المعدل الأوروبي في غضون خمس سنوات.

وفي شهـر مارس من عام 2000م اتفق القادة الأوروبيون المجتمعون في مدينـة لشبونة في البرتغال على استخدام هـذه الإحصائية المقارنة لزيادة الضغط على الحكومات الوطنية لحملها على إعطاء أداء أفضل. ووضع هؤلاء القادة هدفا نصب أعينهم لجعل أوروبا «أكثر الأقتصاديات منافسـة وديناميكية» في العالم بحلول عـام 2010م، وجعلها قادرة على الأستمرار بالنمـو الأقتصادي لتكون من بين الأفضل في مجالات توفير فرص العمـل والتلاحم الإجتماعـي. وقد تحول هـذا بالنسبة للاتحاد إلى أهـداف يمكن قياسها في مجـالات التوظيف والاخـتراع والإصلاح الأقتصـادي والتلاحـم الإجتماعي. وقد أصبـح أداء كل حكومة أوروبية

في الاتحاد خاضعا لمراقبة المفوضية الأوروبية مما يعني أن الدول ذات الأداء السيئ قد يُشهّر بها والدول ذات الأداء الجيد تصبح محل تقليد.

والآن فإن التقدم المحرز يبقى محدودا، لكن حقيقة أن الناس قادرون على رؤية سياساتهم الوطنية في إطار أوسع قد خلق أصلا منافسة جدية في جميع أنحاء العالم من أجل التوصل إلى سياسات أفضل. ولذلك فإن المعدل الأوروبي من شأنه أن يمكّن كثيرا المواطنين الأوروبيين في تعاملهم مع حكوماتهم. وكذلك فإن الأندماج الأوروبي سيتحول إلى سعي مضطرد وخلاق للتوصل إلى أفضل السياسات التي توفر أحسن المستشفيات واكثر المدارس إبداعا وأكثر الإجراءات فاعلية ضد الجريمة.

الإفلات من مصيدة العجز الديمقراطي

إن الاتحاد الأوروبي مختبر من أجل إعادة اختراع الديمقراطية. لكن الاتحاد لم يتوصل بعد إلى خلق «ساحة عامة» لمناقشة القضايا الملحة وحلها وإبراز أكثرية سياسية وحلول على المستوى الأوروبي تكون قادرة على تحفيز مواطني الإتحاد. ومع الأعتراف أن نظام أوروبا الحكومي الراهن قد لا يكون الأفضل إلا أنه مع ذلك لا يزال يعد أكبر تجربة ديمقراطية مثيرة في العالم. وتكمن المشكلة في أن هذه التجربة الأوروبية الديمقراطية مرت دون أن يعيها لحد كبير مواطنو الإتحاد؛ ففي كل دولة عضو في الاتحاد يتراجع التأييد للاتحاد، ويرد العديد من المواطنين إذا ما سئلوا في المناسبات النادرة عما إذا كانوا يدعمون

الأندماج، بلا حسب لغة كل بلد؛ فالحكومة الفرنسية كسبت تأييد الفرنسيين في الأستفتاء على ماستريخت في عام 1991م بشق النفس، والدنماركيون قالوا لا في عام 1991م و 2000م، والأيرلنديون قالوا لا في عام 2002م والسويديون أيضا هزوا رؤوسهم معارضين مما أرخى ظلا قاتما على المشروع الأوروبي.

أطلق القادة الأوروبيون الذين صدموا بتراجع شعبية الاتحاد الأوروبي بالمقابل «مسودة الدستور الأوروبي» للبحث في كيفية وضع أوروبا ثانية على سكة التناغم مع مواطنيها. وتولت هذه المسودة لجنة برئاسة الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان، واستوحت الدستور الأمريكي، الذي أخرجه إلى العلن جايمس ماديسون وبنجامين فرانكلين وجورج واشنطون في فيلادافيا، كان من سماته انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب ومجلسي شيوخ ونواب ومحكمة عليا وفصل تام بين السلطات. لكن الحل الذي خرجت به اللجنة الأوروبية يختلف كثيرا عما حلم به أجدادهم الأوروبيون الذين استقروا في أمريكا.

وقد تساعد بعض اقتراحات اللجنة على جعل أوروبا أكثر انفتاحا وفاعلية. فالدستور من شأنه أن يجعل صناعة القرار الأوروبي مفتوحا أمام الرأي العام بتشديده على أن تكون اجتماعات المجلس الأوروبي علنية عندما يصوت أعضاؤه على تشريعات. كما يمكن الدستور الأوروبي الاتحاد الأوروبي من أن يحقق أهدافه بفاعلية أكبر في الساحة العالمية وذلك من خلال نصه على إنشاء منصب وزير خارجية أوروبي. كما يضع حدودا لمسألة الأندماج بسماحه لثلث البرلمانات الوطنية أن

تمنـع أي اقتراحـات تطرحها اللجنة. الأكثر إثـارة أن الدستور المقترح يستقدم عنصر من عناصر الديمقراطية المباشرة وذلك بسماحه لأول مـرة بحق تقديم التماس للمفوضية لطرح اقتراحات من خلال عريضة وقع عليها مليون مواطن أوروبي.

المثير أكثر للاهتمام هي تلك الإجراءات التي لم يقترحها الدستور. فبعـد أكثر من ستة عشر مداولـة واثنين وعشرين لقـاء للجنة صياغة الدستور على مدى اثنـين وخمسين يوما، وبعد عشرات اللقاءات للجان العمل وألف ثمانمئة خطاب وألف وخمسمئة مساهمة مكتوبة وستة الآف تعديـل وواحـد وعشرين مليون يورو من تكاليف الإنفـاق على الدستور، خرجـت اللجنة بمسـودة دستور ترفض بحزم النمـوذج الأمريكي. لقد رأى العديد من الناس أن أوروبا يجب أن تطور نظاما رئاسيا أو برلمانيا علـى شاكلة البرلمان الوطني، لكن الكثـير من هؤلاء كانوا عاجزين عن فهم الإتحاد.

إن السبـب الذي لم يجعل الناس تخـرج بالأفواج للتصويت للبرلمان الأوروبـي لا يعـود إلى أن هـذا البرلمـان لا يملـك سلطـة، بـل لأن أي موضوع مـن المواضيع التي يتخصص بها الاتحـاد مثل تحرير التجارة ومراقبة السياسـة المالية وإزالة التعرفة الجمركية والتنظيمات التقنية المتعلقة بالبيئـة وشؤون أخرى، ومساعدات الإغاثـة الخارجية وتنسيق السياسـة الخارجيـة العامة، ليس لهـا مكان على لائحـة القضايا التي يوليهـا المواطنون اهتماما. الواقع أن البرلمان لا يضع أيا من السياسات

الخمس التي يهتم بها المواطن الأوروبي- الصحة والعناية والتعليم والنظام والأمن والتقاعد وسياسة الضمان الإجتماعي والضريبة- إنما يضعها الاتحاد الأوروبي؛ لذلك فإن البرلمان بتركيزه على قضايا تقنية وبسلطته المحدودة للغاية على الخدمات التي يوليها المواطن الأوروبي اهتمامه، لن تكون فرصته بإثارة حماس المواطنين الأوروبيين في انتخاب رئيس مباشر أفضل مما لو كان هذا الرئيس معينا من قبل الحكومات الوطنية أو البرلمان الأوروبي.

وحتى لو كان بالإمكان إقناع الناس بالتصويت لرئيس فإن النتيجة ستكون كارثية، لأنه لن يكون ثمة شخصية جامعة أو هيئة مثل الرئيس أو رئيس الوزراء أو برلمان مسؤول لوحدة عن وضع أجندة أوروبية ودفعها للتنفيذ وذلك لأن الأوروبيين لا يقبلون بأن تخضع حكوماتهم المحلية لرئيس الاتحاد أو برلمانه. كذلك فإن قوة «أوروبا الشبكة» تكمن في أن دولاً مختلفة قد يكون لها أوزان مختلفة على القضايا المتنوعة، ولن يكون بوسع دولة مهما كانت قوية أن تتجاهل الآخرين. هذا السبب هو الذي جعل الحكومات المحلية والمواطنين يقبلون بالإتحاد. وسرعان ما تتهشم شرعية الاتحاد الهشة أصلا إذا ما شعرت الدول الأعضاء دوما بأنه يجري تجاهلها، تماما كما شعر العديد من الأسكتلانديين بجدوى استمرار المملكة المتحدة طالما تحكمها دائما حكومة محافظة بالرغم من أنهم صوتوا للعمال بأعداد كبيرة.

لقد شعرت لجنة صياغة الدستور الأوروبي أن تقليد الدستور الأمريكي بحرفيته عبر النص على رئيس منتخب أو برلمان أوروبي يحظى بسلطة انتخاب مسؤول أوروبي تنفيذي أو إصدار تشريعات من شأنه أن يدمر الأسس التي تحرك أوروبا وهي المرونة التي تسمح لأوروبا بالتطور لمعالجة المشكلات الجديدة والتعدد في مراكز القوى التي تمثل مصالح الدول الأعضاء والاحترام للديمقراطية والهوية الوطنية.

إن الدستور الأوروبي ليس قصيدة شعرية ولا يحتوي على شيء من الدراما الأمريكية ولم يصمم من أجل خلق الدولة القومية الواحدة. لكن أدخل في صلبه «أوروبا الشبكة» التي تجد نفسها الآن بلا قيود لمتابعة تجربة فريدة في إعادة اختراع الديمقراطية لتتناسب مع عصر جديد هو عصر العولمة.

obeikandl.com